



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

التصنيف: عام

اللغة العربية

28 شباط 2012

تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية

مجلس حقوق الإنسان – الجلسة التاسعة عشر – جدول الأعمال رقم 3

لقد تسلم الأمين العام البيان التالي والذي تم توزيعه وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/ 1996. وقد تم اصدار هذا البيان وتسليمه بدون تعديلات بنفس اللغات التي تم إرساله بها من قبل المنظمات الغير حكوميه.

محنة الأكاديميين العراقيين:

قام العديد من العلماء العراقيين وأساتذة الجامعات بأرسال رسالة أستغاثة في 11 نيسان 2003 يعبرون فيها عن مخاوفهم من تهديدات تم توجيهها اليهم من قبل جيش الاحتلال الأمريكي ، وقد ذكرت الرسالة أيضا أن السرقات كانت تحدث أمام أعين جنود الاحتلال ، وكان جنود الاحتلال ينقلون المجاميع الغوغائية من الناس الى مراكز البحوث العلمية مثل جامعة الموصل وغيرها من المراكز التعليمية لتدمير مراكز البحوث العلمية ومصادرة جميع الوثائق والملفات وذلك للقضاء على أي نهضة علميه عراقيه وأقتلاعها من جذورها. وقد ذكرت الرسالة كذلك أن هناك قائمه لدى قوات الاحتلال بأسماء وعناوين ومراكز بحوث جميع العلماء العراقيين لمساعدتهم في مهام المضايقه تلك، في ضوء الفوضى التي كانت سائده بعد الاحتلال.

حملة الأعتيالات:

من بين المآسي العديده التي حلت بالمجتمع العراقي كنتيجة للغزو الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، كانت هناك حملة تصفيه جسديه للمئات بل الآلاف من الأكاديميين العراقيين تدل في كل مظهر من مظاهرها على أنها حملة منظمه لأعتيالات أهداف معينه.

بدأ الأكاديميون في العراق بالوقوع ضحايا لفرق أعتيالات منظمه كانت تنصب لهم الكمائن عند ذهابهم الى عملهم ، وعادة مايقتلونهم على الفور، وتمثل عمليات قتل كهذه الغالبية العظمى من الوفيات المسجله، بينما تشير بعض التكهانات أن عمليات القتل تلك كنت تستهدف الذين شاركوا في برامج الأسلحه، ولكنه بالرغم من هذا ، فأن العديد من الضحايا لم يكونوا كذلك.

في آيار 2004 أدرك بعض الأكاديميين العراقيين أنهم مستهدفين ، وفي شهر أيلول تم تشكيل اتحاد الأساتذه الجامعيين العراقيين برئاسة الدكتور عصام الراوي ، في حزيران 2003 تم تسجيل مقتل مايقارب ال 250 أكاديمي منذ مجيء قوات الاحتلال. في 17 كانون الثاني 2005 صرح الدكتور عصام الراوي رئيس اتحاد الأساتذه الجامعيين قائلا أنه تم قتل مايقارب ال 300 أكاديمي عراقي. على الرغم من أن العراق بلد يتميز بأختلافاته السياسيه والعرقيه والدينيه، فأن ظاهرة أعتيالات الأكاديميين لم تكن تتبع نهجا معيناً، فقد كان القتلى سنه وشيعه، كردا وعربا، وينتمون الى أحزاب سياسيه عديده ولهم قاسم مشترك واحد فقط : كانوا جميعا عراقيون. في 30 تشرين الأول 2006 تم أعتيالات الدكتور عصام الراوي ، فقد أغارت كلا من قوات الاحتلال

الأمريكي وقوات الشرطه العراقيه الخاصه على مكتبه يوم 19 تشرين الأول 2006، وقام الدكتور بأصدار بيان أستنكر فيه الهجمه قبل يومين من مقتله، أي يوم 28 تشرين الأول، 2006.

أن الحادث الذي وقع يوم الثلاثاء المصادف 14 تشرين الثاني 2006 ، عندما قام مسلحون يرتدون زي الحرس الوطني بأقتحام مبنى تابع لوزارة التربيه في بغداد- منطقة الكرايه ، والقبض على 100 شخص من طاقم الموظفين وبعض الزوار الذين كان عددهم 50، في وضح النهار وعلى مسافه 1 كلم من المنطقه الخضراء ، ماهو الا دليل على حجم الخطر المحيط بالتدريسيين، وخاصة تدريسيي التعليم العالي. وقد تم العثور على جثث العديد ممن تم القبض عليهم ، وكالمعتاد لم يكن هناك أي تحقيق . وهناك دليل دامغ على تورط شخصيات عراقيه رسميه بما حدث، عن طريق خلق التشويش والفوضى بدلا من أرساء الأمن ، أضافه الى أن السلطات الأمريكيه في العراق ليست مهتمه بأجراء أي تحقيق أو ردع للقتله. أضافه الى ما ذكر، فما وراء الخسائر في الأرواح والثروه العلميه الغزيره، كان لعمليات الأعتيال تلك أثارا كارثيه بالنسبه لمجتمع الأكاديميين في العراق، ما بين الآلاف الذين فروا من البلاد، وأولئك الذين مازالوا خائفين في صمت.

وقد قامت بروكسل تريبونال بحمله فعاله للأهتمام بهذه القضيه وأحتفظت بقاعده بيانات شامله تم فيها تسجيل من تم أعتياله من أساتذه وأدريين من الجامعات العراقيه ، ولأيجاد طريقه يمكن من خلالها حماية الأكاديميين العراقيين والثروه الثقافيه . بالرغم من المحاولات الجاده لأرسال ممثلي لحقوق الأسان للتحقيق في تلك الأعتيالات وأتخاذ مايلزم ، لم يحدث أي شيء لحد الآن، ولم يتم التحقيق جديا في أية قضيه داخل العراق.

قوات الأحتلال الأمريكي هي من يتحمل المسؤوليه:

يوجه الأساتذه العراقيون معظم غضبهم نحو الأحتلال الأمريكي، (يتم قتل الأساتذه العراقيين من قبل الجميع، ولم يبلغنا أحد فيما إذا تم القبض على أحد القتله، ولم يتم أتخاذ أي إجراء حيال ما يحدث) هذا ما قاله الدكتور سعد جواد أستاذ العلوم السياسيه ، وأضاف: تم أختطاف جندي أمريكي واحد، وعندها أصبحت بغداد في حالة أستنفار قصوى، وعندما يقتل أستاذ عراقي فإنه لا يحدث شي أبدا!

يقول الأستاذ عمر الحاج ، الأكاديمي في الجامعه التكنولوجيه (أن فرق الموت المتهمه بأعتيال الأساتذه العراقيين والعلماء هي نفس القوات التي غزت العراق، وسرقت المتاحف والمصارف، وهي نفس الأحزاب التي تقوم بخطف رجال الأعمال والأجانب وتطالب بمبالغ فديه عاليه.

أستهداف جميع التخصصات الأكاديميه:

لقد توزعت عمليات الأعتيال حسب الموقع الجغرافي والتخصص الأكاديمي ، وقد أزداد معدل قتل الأكاديميين بمرور الوقت ، فنسبه عاليه من أبرز الأكاديميين العراقيين تم أعتيالهم وكانت الحصه الأكبر من الضحايا من نصيب حملة شهادات الدكتوراه ، وأكثر من ثلثي عدد القتلى كانوا في مناصب (رئيس الجامعه – مستشار- عميد أو مساعد عميد – رئيس قسم أو أستاذ). في معظم الحالات، فإن الضحايا غالبا أما يكونون هدفا مباشرا لقتله محترفين ويتم أرتائهم قتلى على الفور، أو يتم خطفهم وقتلهم بعد ذلك. وقد وصف ضابط سابق النمط السائد للقتل بقوله : (يتم أعتيال البعض منهم بالقرب من منازلهم، أو عندما ذهابهم للعمل، والبعض الآخر يتم أختطافهم وعادة مانجد جثثهم ملقاة في الشارع. عندما تنتبع جرائم كهذه، نتأكد أن هؤلاء المجرمين قد خضعوا لتدريبات خاصه هدفها إخلاء العراق من المهنيين.

تهديدات بالقتل:

تأتي التهديدات الصريحه والمتضمنه من القتل الى جانب الأعتيالات التي أستهدفت الأكاديميين، وقد أتخذت هذه التهديدات أشكالا مختلفه، فعلى الرغم من عدم وجود أحصائيات بهذا الخصوص، إلا أن التهديدات غالبا ما تأتي على شكل رسائل تترك تحت الأبواب، أو يتم تسليمها بالبريد الداخلي للجامعات.

الأصول الدينيه:

مما يزيد من أجواء الخوف داخل الجامعات هو التوغل في الأصول الدينيه، والذي يتخذ أشكالا متعدده، إحدى هذه الأشكال هي مطالب معينه موجهه للطلبه تصدر من قبل جهه أو جماعات مجهوله لكي يتم تصنيف الطليه حسب الجنس، أو يتم توجيه مطالب لبعض المعاهد أو الجامعات بأيقاف تدريس القيم الغربيه. وقد بعث بعض الطليه بتقارير بخصوص ضغوط كهذه الى درجة أن هناك الآلاف منهم طلبوا بأن يتم نقلهم الى جامعات أخرى

تكون لطافتهم الدينية فيها الأغلبية. تساهم عمليات توغل كهذه في تقويض الطابع الغير طائفي والعلماني بصوره خاصه كميزه لنظام التعليم العالي في العراق.

الهجره القسريه:

تجاوز عدد الأكاديميين العراقيين والمهنيين البارزين الذين فروا من البلاد ال 20000 اكاديمي. وقد ذكرت جريدة لوس أنجلس تايمز في تقرير لها في تشرين الأول 2008 على أنه هناك فقط 150 أستاذ عراقي عاد الى البلاد (مع العلم أن الوضع الأمني لايزال سيئا) من أصل 6700 شخص فروا بعد أحداث عام 2003 . وقد سبق وحذرت بروكسل تريبيونال في 26 نيسان 2009 من أن هؤلاء الأكاديميين الذين يعودون الى العراق لايجدون فرص عمل لهم، إضافة الى أنهم غير مرحب بهم. وقد حذر هذا البيان أيضا جميع الأكاديميين العراقيين العائدين سواء من عاد منهم بعد دعوتهم أو أجبارهم على العوده ، حذرهم من أن يكونوا هدفا لعمليات إجراميه كالأختطافات والأغتيالات. أن سياسة أجتثاث البعث التي أنتهجها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر أفرغت الطبقة الوسطى التي تشكل المجتمع العراقي ودفعت ب 15000 عراقي من الباحثين والعلماء والمدرسين والأكاديميين الى البطاله.

الطائفية والفساد:

في 4 حزيران 2011 شب حريق في دائرة الوثائق في وزارة التعليم العالي، وقد كان لجريدة الزمان تقريرا بهذا الخصوص في 8 تشرين الأول 2011 يفيد بأن أكثر من 30000 موظفا مدنيا عراقيا ومن بينهم مسؤولين رسميين بالدوله قد حصلوا على مناصبهم الوظيفيه عن طريق الشهادات المزوره، وفقا للجنة النزاهه البرلمانيه – رابطة الشفافيه. ويلقى اللوم على المسؤولين في وزارة التعليم العالي ممن قاموا بأعطاء تراخيص لسلسله من الجامعات المغموره في السنوات الأخيره.

في صباح يوم 31 حزيران 2011 قامت مجموعه مسلحه مجهوله بأغتيال مدير عام تصديق الشهادات داود سلمان رحيم وأبنة حسنين، عندما كان يفود سيارته في حي الغزاله غرب بغداد. أخبر الدكتور رحيم بعض معارفه عن مخاوفه بأحتمال تعرضه للقتل، لأن رفض طلب وزير التعليم العالي والبحث العلمي (علي الأديب) لمعادلة شهادات الحوزه الشيعيه وجعلها مساويه لشهادة الدكتوراه العلميه. فقد ذكر أن الوزير قد هدده لأجباره على التعاون بهذا الخصوص، وقبل مقتل الدكتور رحيم بيومين، أقدم ضباط أمن من الوزاره ذاتها على اقتحام منزل الدكتور وأخذوا أوراق خاصه بملكيه سيارته وبطاقته التموينيه، وتم اغتياله بعد يومين من اقتحام منزله. بعد مقتله، تم منح رخصة معادله شهادات الحوزه الشيعيه بشهادة الدكتوراه العلميه.

السياسات الطائفية الخبيثه:

يعد علي الأديب، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الحالي عضوا بارزا في حزب الدعوه الاسلامي، وقد عاد من إيران الى العراق عام 2003 مباشره مع الغزو الأمريكي. وقد ادعى مصدر عراقي أن علي الأديب نفسه يحمل شهاده جامعيه مزوره ، فقد تم إصدار شهاده له بتاريخ 30 أيلول 2010، وبعد تنصيبه كوزير، يظهر في شهادته أنه تخرج من كلية التربيه – جامعة بغداد في 30 حزيران 1965 أي أنه كان عمره 19 سنه! بينما هو من مواليد 1946 ، وفي العراق، فأن شيئا كهذا يكون مستحيلا.

المضايقات المستمره للأكاديميين:

في 11 كانون الثاني 2011 ، قامت قوات أمن عراقيه بألقاء القبض على 100 من الأكاديميين في محافظة ديالى ، من ضمنهم 4 تدريسيين في كلية الطب- جامعة ديالى، الأساتذه (مازن رزوقي – عادل الحسيني – علي الحسيني- بهاء عبد). ولم يعرف سبب القبض على هؤلاء الأكاديميين. وقد قدم رئيس جامعة تكريت أستقالته في 14 تشرين الثاني 2011 بعد أن قام علي الأديب وزير التعليم العالي والبحث العلمي بأقالة 300 أستاذ جامعي، 140 منهم من جامعة تكريت فقط، وقد أوضح رئيس الجامعه أنهم كانوا من خيرة الأساتذه. وأدعت بعض المصادر العراقيه أن الوزير قد أقال 1200 أستاذ جامعي منذ توليه منصبه، وأراد فرض القانون الإسلامي في الجامعات العراقيه من خلال فرض الطائفية، والحجاب، والفصل بين الجنسين، مما بعث على الأستياء في الأوساط الجامعيه.

The Plight of Iraqi Academics - Arabic

تعتمد السلطات العراقية حالياً سياسة أستبعاد الأساتذة الأكفاء واستبدالهم بأخرين لديهم أهتمامات حزبية ، أو آخرين جهله يحملون شهادات جامعيه مزوره. وقد أجبر العديد من الأكاديميين العراقيين على التقاعد رغماً عنهم، لأن الحكومة قد أمرتهم بذلك، وهم في قمة نشاطهم وعطائهم المهني. أما وضع الأكاديميين في الخارج، فهو حرج أيضاً، حيث أن من يعيش منهم في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا قد فقد حقوقه التقاعديه في العراق.

- من الضروري إجراء تحقيق دولي مستقل: لا يوجد أي تحقيق منظم الى هذه اللحظة بخصوص هذه الظاهره من قبل سلطات الأحتلال، ولم يتم الإبلاغ عن حالة ألقاء قبض بخصوص ترهيب الأكاديميين. أن نقطة البدء لأي تحقيق في مقتل الأكاديميين العراقيين يجب أن تبدأ من القوات وقادتها السياسيين أنفسهم.

توصيات من المنظمات الغير حكوميه ممن وقعوا على هذا البيان :

- ضمان أن يتم التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان في العراق خلال الغزو والأحتلال من قبل هيئه دوليه مستقله.
- يجب ألتخاذ جميع التدابير لوضع حد للحصانه الحاليه، سواء داخل العراق أو فيما يتعلق بالجرم ومسؤوليات سلطات الأحتلال على وجه الخصوص.
- تعيين مقرر خاص للأمم المتحده لحالة حقوق الإنسان في العراق.
- مطالبه المفوض السامي للمجلس تقريراً مفصلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق منذ عام 2003 وفقاً لتقرير بعثة الأمم المتحده.
- مطالبه المقرر الخاص بالحق في التعليم، ومقرر خاص بعمليات الأعدام التي يتم تنفيذها خارج نطاق القضاء، وكذلك ملخص بالأعدامات التعسفيه، للتركيز على هذه المسأله في التقارير التي سوف تقدم مستقبلاً.